رؤية المؤتمر الوطني لشعب الجنوب لجذور القضية الجنوبية (بقية من ص 10-11)

حرب 1994 طالت كل شيء في الجنوب وعممت نظام الجمهورية العربية اليمنية

محافظة عدن منذ عام 1992م وحتى الآن. أي لفترة أكثر من 20عاماً متتالية، وهو ما لم يحصل طوال التاريخ الموثق.

وفي مجال الثروة السمكية فإن حجم التبديد والعبث بلغ حد السماح للشركات الدولية المتعاقدة مع نافذين شماليين لاستخدام طريق التجريف السمكي في عملية الاصطياد، وهي عملية محرمة في العديد من الدول لآثارها المدمرة على مصايد الأسماك، وقد تجلى أثرها المدمر على الصيادين الفقراء الذين يضطرون إلى الاصطياد اليوم على أعماق أكبر بكثير، وساهم ذلك في رفع أسعار المنتجات البحرية في المدن الجنوبية الساحلية إلى مستويات لم تشهدها في تاريخها وأصبحت أغلى من اللحوم الحمراء.

ولعل الدلائل الواردة في تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية الصادر بتاريخ 10 رجب 1424هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م. المقدم إلى مجلس النواب كفيل بإعطائكم صورة واضحة لحجم العبث بهذه الثروة والوضع الكارثي لها، وأن تلك الأعمال تتم في وجود القائمين على مهمة الرقابة والتفتيش البحري، وهذا يؤكد تواطؤهم مع الشركات التجارية، ولعدم وجود سياسة واضحة لاستغلال هذه الثروة الهامة وبطريقة سليمة ومستدامة.

أما النفط فإن النهب والتبديد والاستحواذ غير المشروع على الثروة خلال الفترة 1990م، وحتى نهاية أكتوبر 2012م على النحو التالي:

بلغت كمية إنتاج النفط من الجنوب 1.759 مليار برميل. أي ما نسبته 65 % من إجمالي كمية إنتاج النفط الخام في الجمهورية اليمنية التي بلغت 2.703 مليار برميل.

تناقص إنتاج النفط من قطاع مأرب - الجوف سنة بعد أخرى وازدياد الأهمية النسبية لما يتم إنتاجه من قطاعات النفط في الجنوب. من نسبة 5 % عام 1991م، إلى 89 % مع نهاية أكتوبر من عام 2012م.

بلغت قيمة النفط الخام المستخرج من الجنوب 76.801 مليار دولار. بما نسبته 75 % من القيمة الإجمالية لإنتاج النفط في الجمهورية اليمنية البالغة 102.482 مليار دولار.

وجود قرائن كثيرة على وجود فساد كبير في مجال النفط. تؤكده الحقائق أدناه:

الفارق الكبير بين إجمالي الإنتاج النفطي اليمني القليل والكمية الكبيرة المباعة في الأسواق العالمية.

وجود بعض القطاعات التي لا تدفع الإتاوة.

انخفاض الإتاوة في بعض القطاعات.

وجود شركات محلية مشبوهة تحصل على جزء من نفط التقاسم.

وجود مقاولين بالباطن لشركات مملوكة لمسؤولين في الدولة.

ارتفاع كلفة إنتاج النفط في بعض القطاعات بصورة تثير الشكوك.

ارتفاع الكمية المستخدمة في العملية الإنتاجية في بعض القطاعات.

وجود شركات ثبت أنها دفعت رشاوى كبيرة لرؤساء دول افريقية.

وجود فساد كبير في العديد من القطاعات نفطية منها قطاع S1 في جنة، قطاع رقم 14 المسيلة، وقطاع رقم 51 شرق حجر، وقطاع رقم 10 شرق شبوة.

سادساً: البعد الثقافي والاجتماعي:

إن حقائق الأمور تتطلب النظر إلى طبيعة التطور الثقافي والاجتماعي للجنوب في تاريخه الحديث والمعاصر فمجمل التطور التاريخي أوجد ثقافة مجتمعية مختلفة عنها في شمال اليمن، ولاشك أن النظر إلى التطورات الثقافية والاجتماعية لا يتم إلا ضمن سياق اجتماعي تاريخي معين؛ باعتبار الثقافة جزءاً من مجمل التطور الاجتماعي، تقتضيه شروط التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتتم مؤازرته بمنظومة متكاملة سياسية وحقوقية.

يشير الواقع إلى أن هناك ثقافة مدنية تأسست في الجنوب لعقود أحدثت تحولاً في سلوكيات الجنوبيين، فبات ترسيخ مبدأي النظام والقانون في الاحتكام إليه هما المؤشران الرئيسيان للدولة في الجنوب، ولقد كان من سوء حظ حكام الجمهورية العربية اليمنية أن سيطرتهم على عدن في 1994م جاءت بعد مايزيد على ربع قرن من قيام حكم وطني في الجنوب، نشأت فيه أجيال صبغتها هوية وطنية واحدة تتمتع بكافة الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون. وحين سيطر الشمال على الجنوب حمل معه ثقافة الحكم القبلي، وكان من النتائج المباشرة لسيطرة ثقافة الحكم هذه تحويل الجنوب إلى ميدان واسع للفيد والنهب والسلب لصالح القوى المنتصرة في الحرب وتجاهل وتهميش مصالح سكان الجنوب الذين باتوا في ظل النظام الجديد يفتقدون الغطاء القانوني لحماية مصالحهم الخاصة والعامة.

كما سادت حملات التوعية السياسية والمشاركة الشعبية المجتمعية في مناقشات القوانين وربط الكثير من الفئات الاجتماعية بالعمل والإنتاج والنشاط الزراعي وهي السياسات المتبعة لهذه المشاركات المختلفة. بالإضافة إلى ما أحدثته التعليم من ثورة على الموروث الاجتماعي وبشكل خاص في مجال تعليم الفتاة وإلى أعلى المستويات داخلياً وخارجياً، وربط ذلك بحقها بالمشاركة في العمل؛ حيث تؤكد الدلائل أن المرأة الجنوبية حظيت بمكانة اجتماعية كشريك فاعل في عملية التنمية ولا أدل على ذلك من التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في مايو 1984م كما أن حملات محو الأمية وتعليم الكبار أحدثت طفرة ملموسة في رفع الوعي المجتمعي بين أوساط واسعة من المجتمع، وكان لنتائج هذه الحملات تحديداً بين أوساط النساء أن منح الاتحاد العام لنساء اليمن ميدالية كروبسكايا من قبل منظمة اليونسكو عام 1984م لإنجازاته في تصفية الأمية من بين أوساط النساء بينما راهناً تعاني المرأة في الجنوب من نسبة أمية مرتفعة بلغت حوالى 65 %.

وشهدت عدن نشوء أول حركة نسائية في الجزيرة العربية منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وكانت أول تظاهرة للنساء في الجزيرة العربية في عدن في العام 1951 ضد العنف المنزلي، وهو ما تحاول المنظمات النسوية في صنعاء تزويره وقلب هذه الحقائق بادعائها نشوء الحركة النسائية في صنعاء.

لقد تحقق للمرأة الجنوبية المساواة وتكافؤ الفرص في مواقع صنع واتخاذ القرار من سبعينيات القرن الماضي؛ فهي أول قاضية وأول نائب وزير وأول عميد كلية اقتصاد وأول مذيعة تلفزيون وأول مذيعة إذاعة وأول مالكة ورئيس تحرير لصحيفة وأول طيار وأول سائقة تاكسي وأول مظلية على مستوى الجزيرة العربية.

إن المرأة الجنوبية التي بلغ عددها 38 قاضية في مختلف درجات القضاء والنيابة تأكيد على أن الفوارق التمييزية في النوع الاجتماعي لم يعرفها الجنوب، بل إن المشاركة السياسية كانت واضحة المعالم في مجال انتخابات مجالس الشعب المحلية في الجنوب في أول دورة في 1976م وكذا انتخابات مجلس الشعب الأعلى في دورته الثانية في عام 1987م؛ إذ بلغ عدد مقاعد النساء 10 عضوات من إجمالي 101 عضو بنسبة 10 % من إجمالي الأعضاء الذكور، كما لعب صدور قانون الأسرة في 1 يناير 1974م باعتباره أحد قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربية دوراً هاماً في الحياة الأسرية في الجنوب؛ إذ ساهم كثيراً في تعميق علاقات الاحترام والتكافؤ بين المرأة والرجل في تحمل اعباء الحياة الأسرية.

كما تأسست منظومة متكاملة للمنظمات الجماهيرية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية واتحاد الشباب واتحاد الطلبة واتحاد الفلاحين، وجرى بعد حرب صيف 1994م تفيد كل المباني التابعة لهذه المنظمات، وهناك محاولات مستميتة راهناً لإعطاء مقر النقابات في عدن لأحد المتنفذين، والذي يعتبر أحد أهم إنجازات الحركة العمالية في الجنوب منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، والذي عرف بالمؤتمر العمالي والنقابات الست فيما بعد.

كما ساد الجنوب ثقافة مجتمعية تستند على أنظمة مؤسساتية فكان إنشاء البنى التحتية الأساسية المطلوبة من المدارس ورياض الأطفال والمراكز الثقافية وجامعة عدن وفروعها ومعهد الفنون الجميلة والمسرح الوطني والمكتبة الوطنية والمجمعات الصحية، حيث منحت الدولة شهادة القضاء على مرض السل من قبل منظمة الصحة العالمية في العام 1983م.

أما مراكز رعاية الأمومة والطفولة والتي قدمت خدماتها للأم الحامل والطفل فقد أنجزت حملة مكافحة الأمراض الستة الفتاكة بالطفولة كمشروع متكامل بدعم من منظمة اليونيسف في عامي 1982م و 1983م.

وجاء التوقيع على اتفاقية حماية حقوق الطفل الدولية في 13 فبراير 1990م تأكيداً على الضمانات في الحماية والرعاية للنشء.

كل هذه المعطيات وفرت الآليات لحراك اجتماعي ثقافي لعب دوراً تنموياً تطويرياً، ويمكن القول إنها أحدثت نهضة اجتماعية ثقافية في الجنوب لا ندعي كمالها، ولكنها كانت تتجه بخطى ثابتة صوب مجتمع مدني متطور يضمن الرفاه الاجتماعي للإنسان في الجنوب.

إن هذه النهضة الثقافية الاجتماعية في الجنوب والتي للأسف تم القضاء عليها بعد قيام الوحدة مباشرة في العام 1990م بفعل السياسات الخاطئة والممنهجة لنظام صنعاء وبشكل سافر بعد حرب صيف 1994م، فبدلاً من تسخير قدرات البلد وثرواته في تطوير التعليم، باعتباره أحد أهم ركائز بناء الإنسان وأداة التنمية وهدفها والثروة الحقيقية لأي مجتمع، حدث تراجع كبير، لما تم إنجازه في مرحلة ما قبل الوحدة، حيث عملت عقلية المنتصر بعد حرب صيف 1994م، على صياغة سياسة تعليمية تنسجم ومصالح الفئة الأقل والمسيطرة على مقدرات الجنوب ومستقبل أبنائه، بالإضافة إلى تدمير منظومة القوانين الاجتماعية، التي أسست لقيم إنسانية حضارية وعلاقات متكافئة بين جميع أفراد المجتمع.

إن التدمير الممنهج للقيم المدنية والثقافية التي تراكمت عبر عقود في الجنوب، لهي واحدة من مظاهر سياسات القوة التي اتبعها النظام في الشمال، فالخطوات المتبعة للتدمير المتعمد للمتنفسات والشواطئ والجبال، والبناء العشوائي في كل مدن الجنوب، وتدمير أكثر من 39 متنزه للأطفال في مدن الجنوب بصرفها كأراضي للمتنفذين.

وتعززت سياسة الفيد والغنائم المتبعة منذ ما بعد حرب صيف 1994م؛ حيث عمدت إلى التغيير لهوية مختلف مدن الجنوب فتم تغيير أسماء المدارس والشوارع بطريقة سياسة عنصرية حذفت أسماء أبطال وشهداء وأعيان الجنوب من تلك المسميات واستبدلتها بأسماء شمالية.

إن تهديم مسجد أبان في مدينة كريتر في عدن واحدة من أكبر الدلالات على طمس هوية مدينة عدن، بكل معالمها الأثرية والتاريخية وهي تجري ولاتزال إلى يومنا هذا على قدم وساق مثل صرف المعبد اليهودي في كريتر لأحد المتنفذين ومحاولة صرف مقابر البهرة والإسماعيليين ومقبرة اليهود ؛ حيث يجري المحافظة في الشمال على كل حجرة وشجرة أثرية ولا ننسى النهب الكارثي لمتاحف عدن بعد دخول القوات الشمالية إليها في حرب صيف 1994م.

ولايزال هذا العبث المنهج مستمراً حتى اليوم فجزيرة سقطرى اليوم مهددة بالإزالة من قائمة منظمة اليونسكو لـ«الإرث الإنساني» بسبب عدم دفع الرسوم من قبل الحكومة اليمنية وبسبب العبث بالسواحل التي تم تمليكها لنافذ واحد من النظام السابق وعبث بالأراضي فيها بشكل لا يصدقه عقل، بينما مدينة زبيد الشمالية تحظى بكل دعم حكومي، ودفعت رسوم بقائها في "قائمة الإرث الانساني".

ناهيكم عن سياسات الإقصاء والتهميش والتسريح القسري للمدنيين والعسكريين والأمنيين، والذين بلغ عددهم فقط بعد اغسطس 1994م 90 ألف موظف مدني وعسكري، بل عمدت السلطة إلى تعميق الشرخ في النسيج المجتمعي، محددة ملامح تاريخية جديدة للجنوب أسست له تاريخاً أطلق عليه 7 يوليو 1994م يوم النصر.

أدى كل ذلك إلى بروز مؤشرات خطيرة يعيشها الجنوب تكمن في الآتي:

اللجوء إلى التحكيم القبلي وسلطة الأعراف أدى إلى انتعاش عمليات الاقتتال والثأرات القبلية، بعد أن عمل الجنوب على التخلص من ظاهرة الثأر والاحتكام إلى سلطة القانون. فقامت الدولة بفرض هيئة شؤون القبائل في الجنوب وبدأت بتعيين شيوخ قبليين يحملون بطاقات تعريفية رسمية بأنهم شيوخ لمناطقهم وعينت شيخين أو أكثر في معظم المناطق الريفية لإشعال خلافات بين أتباع كل شيخ ودعمت أطرافاً عدة بالمال والسلاح لإذكاء هذه الصراعات الجديدة على الجنوب.

عدم ترسخ مبدأ النظام والقانون والاحتكام إليه.

ظاهرة الفساد المستشري في كل مفاصل الحياة الخاصة والعامة .

عدم استيعاب الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا ، حيث بلغت نسبة البطالة بين أوساط الخريجين في محافظة عدن 31 % ، بينما في الوقت الذي تمنح فيه الوظائف للخريجين القادمين من الشمال بالوساطة.

انتشار ظاهرة الفقر في أوساط الأسر في الجنوب .

التعطيل والإلغاء المتعمد للقوانين .

وآخر ما قام به النظام ترحيل وثائق المكتبة الوطنية والتي تحتوي على السجلات المدنية والبلدية إلى صنعاء، وسبق ذلك بأعوام السطو وفي منتصف الليل على أرشيف تلفزيون وإذاعة عدن، ونقل كل المحتويات إلى تلفزيون صنعاء، في مسعى لطمس الثقافة والموروث الغنائي والمسرحي للجنوب، والذي هو الأساس للأغنية الخليجية واليمنية.

انتشار بيع المخدرات نهاراً جهاراً في المدن الجنوبية ويتم ذلك بحماية جنود تابعين للأمن المركزي هدفها تدمير الشباب الجنوبي.

تدهور مستوى الخدمات الحكومية في مجالي التعليم والصحة، يدل على واقع مفزع حيث انخفضت نسبة الملتحقين حالياً في التعليم من إجمالي السكان. فمن بين 21 محافظة في اليمن جاءت محافظة حضرموت في المرتبة رقم 16، واحتلت محافظات عدن، أبين، شبوة، لحج المراتب 13، 12، 11، 10 على التوالي. وجاءت محافظة المهره في المرتبة 6. وجود نسبة 22.6 % من السكان في سن التعليم خارج المدرسة في محافظة عدن. وارتفاع نسبة التسرب من الصف الأول حتى الصف التاسع الى 17.6 % لكلا الجنسين، 23 % للإناث، 12.6 % للذكور.

وامتدت السياسات التمييزية والعنصرية في الابتعاث الخارجي للدراسة حتى يومنا هذا؛ فعلى سبيل المثال في شهر ابريل الجاري تم إعلان أسماء المبتعثين للدراسة، وفي محافظة المهرة تم ابتعاث ستة، واحد منهم جنوبي والبقية شماليون.

لقد أسهمت السياسات الحكومية المنظمة في تدمير المنظومة التعليمية في الجنوب الى ارتفاع معدل الأمية إلى أكثر من 49 % بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من القضاء على الأمية تماماً في العام 1990م.

ظاهرة التمييز الديني:

إن شعار "الوحدة فريضة دينية" بات ملمحاً من ملامح الحياة اليومية، والخارج عنه "كافر ملحد" بل الحديث ولو همساً عن معطيات ودلائل تؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن سياسة المنتصر فرضت واقعاً جديداً تحت مسمى "الوحدة المعمدة بالدم" وهذا ما حصل ويحصل على أرض الواقع في الجنوب، "حيث بالحرب تحولت الوحدة إلى دماء وجراح أشاعت الكراهية ونقلت براميل الشطريه من الجغرافيا إلى النفوس".

على الرغم من ادعاء الساسة الشماليين عند دفاعهم عن الوحدة المقدسة بأن الشعب يدين بدين واحد، إلا أنه وعملاً على الأرض استخدم الدين للتمييز ضد الجنوبيين.

واستخدام الدين من قبل الساسة الشماليين كانت اللعبة الخطرة في السياسة اليمنية الداخلية؛ فقد بدأ النظام الشمالي بالإعداد لحرب 1994 بالترويج عبر معسكرات وزارتي الدفاع والداخلية وباستخدام رموز دينية شمالية تابعة لحزب الإصلاح بفكرة أن الجنوبيين ما هم إلا شيوعيون كفرة، وإن قتلهم ونهبهم وانتهاك أعراضهم حلال، وجاءت فتوى الشيخ محمد الديلمي عضو مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح سيئة الصيت لتحفر جرحاً غائراً في قلوب الجنوبيين.

وبلغت الحملة الدينية قمة السقوط عبر نفس رجال الدين بنشر فكرة إن رجال الجنوبيين (××) ونسائهم (××) وزرعوا هذه الفكرة في رؤوس الشباب وأفراد القوات المسلحة والأمن في الشمال لحملهم على التمييز عنصرياً ضد الجنوبيين حال نقلهم هناك.«(××) تشير إلى لفظ بذيء يستخدم للحط من قيمة الإنسان اجتماعياً».

إن التعامل الديني مع الجنوبيين على أنهم كفرة ملحدون لم يتوقف بنهاية حرب 1994 بل توسع الأمر بشكل أكبر ليتم بعد الحرب استخدام الدين وتحديداً المذهب الزيدي لفرض التوظيف في المناصب العليا للدولة في الجنوب خاصة في المناصب المتحكمة في إيرادات الدولة.

رواية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته حيث قال: " طلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الإسلامي وأنا معهم أن نكون حزباً يكون رديفاً للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة ولن نختلف عليكم وسندعمكم مثلما المؤتمر.. إضافة إلى أنه قال: إن الاتفاقية التي تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي وهم يمثلون الحزب الاشتراكي والدولة التي كانت في الجنوب وأنا أمثل المؤتمر الشعبي والدولة التي في الشمال، وبيننا اتفاقيات لا أستطيع أتململ منها وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي، وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها.. وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح".

أما الشيخ الزنداني ومن معه من رجال الدين فليس بمقدورهم –وهم أحياء– أن ينكروا بأنهم كانوا أصحاب العطاء الأكبر في فن استثمار التراث التاريخي للصراع بين الشطرين.. لقد رفعوا شعار " نريد الوحدة ونفرط بالإسلام: نعم للوحدة لا للدستور " واعتبروا قبول الدستور تفريطاً بالإسلام وأن المعركة بين كفر و إيمان وحق وباطل.. بل قالوا في بيان وقع عليه أكثر من 400 من رجال الدين أن مشروع الدستور اشتمل على ما يلي:

أغفل هوية اليمن العربية الإسلامية.

الإشراك بالله في الحكم.

إلغاء الدفاع عن الدين والوطن.

إلغاء فريضة الزكاة.

إلغاء القصاص.

إلغاء الفوارق الشرعية بين المسلم والكافر والرجل والمرأة.

إلغاء شروط الإسلام فيمن يتولى ولايه عامة.

إلغاء مقومات الأسرة.

إلغاء الضمان بحفظ الأموال والدماء والأعراض.

وقالوا : إن المادة (33) ترد جميع النصوص الواردة في الكتاب والسنة: وتسخر من الحديد والقصاص عندما تصفها بالبشاعة، فهي تتهم شرع الله وتطعن مباشرة في ذات الله عز وجل .. والمعروف أن المادة (33) كانت تنص على «لا يجوز استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات ولا يجوز سن قوانين تبيح ذلك».

وعلى سبيل المثال في الأعوام اللاحقة للحرب تم نقل واحدة من أسوأ مظاهر الحكم في الشمال إلى الجنوب عبر مصلحة الواجبات التي تستند في تحصيلها للزكاة من المواطنين بالقوة إلى المذهب الزيدي خلافاً لتعاليم المذهب الشافعي السائد في الجنوب، والذي يدفع فيه اتباعه الزكاة طواعية بأنفسهم ويصرفوها على الفقراء وجرى إغلاق المحال التجارية في شارع العيدروس في عدن على سبيل المثال بالقوة العسكرية؛ إذ رفض ملاكها تسليم الزكاة إلى مندوب المصلحة، ويرى المواطنون في الجنوب مصلحة الواجبات كجهة سلب ونهب مباشر من المواطنين كما يدفع الموظفون الزكاة مباشرة من رواتبهم.

وقد تعرضت محافظة أبين خاصرة الجنوب ولاتزال تتعرض لحرب إبادة متعمدة مورس تجاهها سياسة الأرض المحروقة فهي اليوم رهينة المحبسين بين القاعدة وأنصار الشريعة.

لقد تحولت بفعل السياسات التدميرية إلى محافظة فاقدة لمعالم تواجد الإنسان والمكان فيها، فهي تتعرض للتمييز العنصري البشع وبفعل الفتاوى الدينية والإرهاب الفكري الممارس تدفع ثمناً باهظاً... وقد كان تواجد القاعدة في هذه المحافظة بتسهيل وتواطؤ من قبل النظام السابق الذي فتح المعسكرات لتقوم عناصر القاعدة بنهب السلاح، ولدينا معلومات موثقة بخصوص فتح مصنع "7 أكتوبر" للذخائر في جعار لنهبه من قبل الإرهابيين قبل أن يغادروا المكان ويروح ضحية انفجار المصنع أكثر من 150 من الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ ...بل إن علماء اليمن وهم الضلع الديني في النظام السابق رفضوا مراراً وتكراراً إصدار أي بيانات تدين أعمال القاعدة في أبين عند بدء حملة اللجان الشعبية لطردها من المحافظة.

سابعاً: البعد الجغرافي:

يعتبر الجنوب منطقة إستراتيجية هامة للأمن الإقليمي والعالمي حيث مساحته الإجمالية 360،133 كيلومتر مربع يحده من الشرق سلطنة عمان ومن الشمال المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي ويتحكم في مضيق باب المندب الحيوي لحركة الملاحة الدولية الاقتصادية والعسكرية وكذا العديد من الجزر الواقعة في البحر الأحمر غرب الحدود مع اليمن الشمالي وأرخبيل سقطرى المطل على المحيط الهندي، فهو يمثل موقعاً استراتيجياً لتصدير نفط وغاز دول مجلس التعاون الخليجي وثروات بحرية ونفطية وغازية ومعدنية هائلة تجعله عامل جذب لذوي المصالح الضيقة التي لا ترى فيه إلا غنيمة يجب عدم التفريط بها تحت أي ثمن حتى وإن كان إبادة شعب الجنوب.

كما يمتلك الجنوب ميناء عدن الاستراتيجي وهو ميناء طبيعي عميق محمي بسلسلة جبلية تجعله آمناً على مدار العام، ويبعد 4 أميال بحرية من خط الملاحة الدولي وحولته الإمبراطورية البريطانية على مدى 139 عاماً إلى ثاني أهم ميناء في العالم تؤمه أربعون سفينة يومياً.

الحدود الحالية للجنوب تتطابق إلى حد ما فقط مع الحدود القديمة، فتم استقطاع مساحات شاسعة من محافظتي حضرموت وشبوة وضمها الى محافظتي مأرب والجوف ومحافظة البيضاء حالياً كان في نطاق حدود الجنوب والجزء الشمالي من محافظة الضالع حالياً كان يقع ضمن الجمهورية العربية اليمنية، أما أكبر تعديل أدخله النظام فهو اقتطاع باب المندب من محافظة عدن الجنوبية وإدخاله ضمن محافظة تعز الشمالية وكذا جميع الجزر التابعة للجنوب والواقعة في البحر الأحمر.

الخاتمة:

إن التاريخ الحديث يؤكد أن هناك 93 تجربة وحدة واتحاد تمت بين الأقطار العربية، وقد فشلت في القرن الماضي منذ مطلعه حتى العقد العاشر أي تسعينيات القرن الماضي.

ثلاثة وعشرون عاماً من الصبر والمعاناة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في مختلف مجالات الحياة العامة سياسياً ، اقتصادياً، تربوياً، ثقافياً، واجتماعياً وامنياً، وعسكرياً دمرت كل مقومات دولة الجنوب. وفرضت القضية الجنوبية نفسها كقضية سياسية بامتياز، وباتت تمثل العنوان الأبرز في مواجهة النظام الذي بسببها بات يواجه تحديات عديدة بسبب حالات الاختلال في التوازن، هذا أدى بدوره الى تسارع وتصاعد وتيرة نضال الحراك السلمي الجنوبي الذي عبر وبصوت مسموع أن الوحدة كانت مجرد إلحاق للجنوب بالشمال للاستحواذ عليه.

الجنوب يمتلك أرضاً شاسعة وموقعاً استراتيجياً ومخزوناً هائلاً من الثروات الطبيعية، فأصبح غنيمة وفيداً جرى ويجري النهب المنظم لموارده وثرواته، وليس أدل على أن حرب 1994م الظالمة كلفت النظام 11 مليار دولار وعشرة آلاف قتيل حفاظاً على الوحدة..

تناول التقرير المقدم بعضاً من أبعاد القضية الجنوبية ملامساً الحقائق وليس كلها؛ إذ في المحتوى الذي سيتم مناقشته في الأشهر القادمة سيتم التطرق بكل شفافية إلى التفاصيل الدقيقة لما جرى ويجري في الجنوب.

إن مليونيات الحراك الجنوبي السلمي والتي خرج شعب الجنوب معبراً عنها بمناسبة 14 اكتوبر و 30 نوفمبر والتصالح والتسامح وجاءت مليونية 27 ابريل 2013م لتؤكد حقائق على الأرض بأن القضية الجنوبية هي قضية سياسية بامتياز، وأن المجتمع الإقليمي والدولي يرى بها الخطوات الأولى لاستقرار المنطقة، وهناك أصوات تتعالى تصغر من شأنها في الوقت الذي ارتفع سقف هذه القضية ليعلن شعب الجنوب للعالم أنه يريد تقرير مصيره بنفسه.

إن هذه المليونيات التي احتشد فيها الشعب الجنوبي بسلام وبدون أي حوادث أمنية أو غيرها هي خير دليل على مدنية وسلمية الحراك الجنوبي وتنفي عنه كل ما يحاول البعض إلصاقه به كيدياً من عنف وسلاح وإرهاب.

نؤكد مجدداً أن القضية الجنوبية مرجعيتها شعب الجنوب الذي يريد استعادة دولته وتقرير مصيره بإرادته الحرة و مانحن أعضاء الحراك في مؤتمر الحوار سوى همزة وصل لشعب الجنوب فنحن في النهاية من هذا الشعب واليه.

المصادر:

- نقطة الانهيار. قضية اليمن الجنوبي تقرير الشرق الاوسط رقم 114 - صادر بتاريخ 20 تشرين الاول / 20 اكتوبر.
- دراسات وبحوث صادرة عن مركز مؤسسة الأيام 1998م– 2009م.
- قضية شعب الجنوب وحلها الشرعي . د. محمد حيدرة علي مسدوس. صادرة عن دار عبادي للدراسات والنشر – الطبعة الثانية 2012م.
- الحرية السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في اليمن 1990م – 2011م. بحث مقدم من قبل الطالب الخضر علي محمد القفيش لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة النيلين السودان.
- مجموعة أوراق بحثية مقدمة إلى عدد من الندوات والحلقات النقاشية حول القضية الجنوبية.
- القضية الجنوبية بين الرواية والدراية أ.طاهر شمسان– كتاب تحت الطبع.
- حل القضية الجنوبية :استعادة الدولة في الجنوب مع نشر الديمقراطية باتريك كريجر – معهد العلاقات الدولية– برمنجهام – المملكة المتحدة – 24/4/2011م.
- "مركز دراسات مؤسسة الأهرام المصرية" بحث عن الحرب الأهلية في اليمن 1994 نشر في 1994م.
- مقال عادل الحمادي في صحيفة الديار في يونيو 2009م، بمناسبة الذكرى الخامسة للوحدة اليمنية: جناية الفوريين الاندماجيين على التقدم والديمقراطية والوحدة.
- سلسلة مقالات - بقلم الدكتور ابوبكر السقاف- صحيفة الأيام - يوليو 1995م.
- صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية- تقرير للكاتب بيتر سالزبوري 8/3/2013م.
- اليمن: القتل خارج نطاق القانون ضد أبناء الجنوب" دراسة أعدها عوض علي حيدرة وسليمان عوض حيدرة 2013.
- رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية.
- منظمة العفو الدولية.
- منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

الوحدة قامت عام 1990 بناء على اتفاقية بين دولتين في الشمال والجنوب.. ولا يعلم الشعب في الشمال والجنوب شيئاً عن هذه الاتفاقية، سوى أنها من صفحة ونصف لا تكفي حتى لعقد تأجير محل تجاري أو سكني